لأن اللجنة لم تجتمع منذ شهر ٨/ ٨٣ حتى اليوم .

وأضاف «نحن نعتقد ان مجلس عمان ليس خياراً اضطرارياً أملته الجغرافيا ، وانما هو خيار سياسي قد سبقه ما سبق ويلحقه ما نشهده اليوم . انا فقط أطالبكم بقراءة البيان المشترك بين الملك حسين وحسني مبارك في عمان فقط ، تقول فقرة في البيان المشترك . ان الطرفين يؤكدان على أهمية الحقوق المشتركة للشعب الفلسطيني» . هذه الحقوق المشتركة بالمناسبة دخلت القاموس . بدلا من الحقوق المشروعة صارت المشتركة ، ويبدو أنهم استوحوا هذه المشتركة من اللجنة الفلسطينية الأردنية المشتركة . ولذلك "طلعت" المشتركة بدلا من المشروعة ، بما فيها حق تقرير المصير . لأن حق المصير اذا نزعت من وسط مجمل الهدف الوطني الذي يقول بحق تقرير المصير والعودة والدولة المستقلة يمكن لك أن تفسر حق تقرير المصير اي شيء الا الدولة المستقلة . يمكن أن تفسره بالحكم الذاتي . المملكة المتحدة . الفيدرالية الخ من الألوان التي يمكن ان تخترعها الرجعية العربية .

ثم يقول بطرس غالي «ان مصر والأردن قد توصلتا الى خطوة ايجابية للاسهام في حل المسألة الفلسطينية ونحن الآن نطالب الأخ ياسر عرفات بأن يقدم تفويض» . هذا تصريح بطرس غالي . ونحن لم نسمع احداً يقول له لا تفويض لدينا . لأن قرارات المجالس الوطنية تقول . لا انابة ولا مشاركة ولا تفويض . لم نسمع احدا يقول لا . لذلك وعلى ضوء ما نلمس بكل الدلالات التي سبقت والتي انتجت البيان

السياسي الصادر عن مجلس عمان انه خيار سياسي ، هذا البيان الذي يعلن الخلاف مع برنامج الدورة السادسة عشرة في موضوع مصر والأردن ، الى اين يذهب ، في أي قناة يصب ؟!

وتعرض الرفيق ابو علي مصطفى لبنود البيان السياسي الصادر عن مجلس عمان التي تعهر النضال الفلسطيني والتي تطالب بالانخراط في مشروع ريغان . وقال ان هذا يعني نهاية القضية الوطنية ، وأضاف «ان مسايرة السياسات الرجعية العربية لا تجدي بل انها تهدد مستقبلنا بالخطر ونحن نعرف ان النظام الأردني يشكل الحلقة الرئيسية في الاخطار الداهمة على تمثيل الشعب الفلسطيني ووحدة قراره المستقل . أنا اعلن من على هذا المنبر ان هناك بعضا من اعضاء اللجنة التنفيذية قد انتخبوا بناء على توصية من الملك ، اين هو القرار المستقل ؟

لذلك نعلن ان لا شرعية لمجلس يكرس الانقسام ، بتواطؤ مع اهل كامب ديفيد ، ومن هنا نطالب بالغاء كافة ما ترتب على مجلس عمان وفي المقدمة منها ، رفض مشروع الملك حسين وجملة التحركات السياسية المصرية الأردنية . كشرط اساس لعودة الحوار على قاعدة الالتزام بنصوص اتفاق عدن ـ الجزائر .

(مهامنا الوطنية في بداية عام جديد)

وقد حدد الرفيق ابو علي مصطفى مهامنا الوطنية التي سنلتزم بها على قاعدة التفاؤل والايمان قائلا :.